

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٧١** المستأنفة ١
الاثنين، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

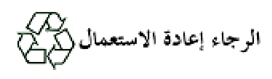
الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد ديزدار
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيد هوانغ نونغي ينغ
	فرنسا	السيد كاسيانيدس
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيدة تشاتشيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد بينتادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وليامز
	النمسا	السيد لوتروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غوردون
	اليابان	السيد أريما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-42590 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما قلت في الجلسة الصباحية، بضرورة أن يتقيدوا في بياناتهم بما لا يزيد على خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بالسرعة المناسبة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها كتابة وأن تدلي بنسخة مختصرة منها عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وأن أبدأ بالإعراب عن تقدير الحركة للإحاطة الإعلامية الشهرية، التي قدمها اليوم السيد أوسكار فرنانديز – ترانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والتي تظل إحدى الأدوات الهامة لتقييم الأوضاع في الميدان ولتدارس الجهود المبذولة لتعزيز التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي.

الحالة في الشرق الأوسط، التي تدهورت نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية منذ عام ١٩٦٧، تظل مثار قلق شديد لا للمنطقة فحسب وإنما للمجتمع الدولي بأسره.

وحركة عدم الانحياز يؤسفها الافتقار إلى التقدم، رغم الجهود المتزايدة المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي، في التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وفي تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وذلك الافتقار إلى التقدم يعود إلى مواصلة إسرائيل انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ورفضها كل النداءات بالتوقف عن انتهاكاتها الصارخة، وبالسعي إلى التفاوض بحسن نية على جميع مسارات عملية السلام.

إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، دأبت على تعطيل كل الجهود المبذولة لاستئناف مفاوضات السلام بانتهاكاتها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إذلاله المستمر بصورة يومية، بالإضافة إلى إجراءاتها التي لا تتوقف بقصد فرض حلول أحادية الجانب، عن طريق خلق حقائق جديدة غير قانونية على أرض الواقع مستهدفة تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن تغيير وضعها وطابعها.

ولا تتورع إسرائيل عن اتخاذ تدابير تمس بنتيجة المفاوضات على مسائل الوضع النهائي، أي القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن والمياه. وهذه التدابير غير القانونية ترسخ الريبة وتخلق مزيدا من التوتر وتمنع تحقيق تقدم حقيقي وتثير شكوكا حقيقية حول مصداقية إسرائيل كشريك في عملية السلام.

وفي الضفة الغربية تواصل إسرائيل استعمارها غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية وفيما حولها، بتكثيفها مصادرة الأرض الفلسطينية وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين وبناء الجدار والتدابير الهدامة الأخرى، بما فيها هدم المزيد من المنازل الفلسطينية، في محاولة لضم المزيد من الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. وكل هذا يجري في خرق جسيم للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، التي تطالب بوضوح بتجميد كل الأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، وبتفكيك البؤر الاستيطانية المتقدمة المنشأة بعد آذار/مارس ٢٠٠١.

وتواصل إسرائيل النكوث بالتزامها بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية وتستمر في تحدي توافق الآراء الدولي في ذلك الصدد. ويجب على المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يستخدم كل الوسائل والأدوات العملية المتاحة له بموجب الميثاق والقانون الدولي لاتخاذ التدابير الضرورية لإجبار إسرائيل على الامتثال أو لفرض الامتثال. وتعرب حركة عدم الانحياز عن شواغلها العميقة حول الضرر الهائل الذي تسببه المستوطنات الإسرائيلية والحائط وانتشار نقاط التفتيش، لأنها تقطّع أوصال الأراضي الفلسطينية وتحوّلها إلى كانتونات منفصلة تعزل القدس الشرقية وتقوض تلاصق الأراضي الفلسطينية وسلامتها وقدرتها على البقاء ووحدتها، معرضة للخطر آفاق تحقيق حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، ما زالت التداعيات السلبية للأزمة غير المحسومة في غزة تؤثر على كل الجهود الرامية إلى الدفع بعملية السلام قدما، وتلحق الدمار والخراب على مستوى غير مقبول بنسيج المجتمع والحياة المدنية في غزة. وتواصل إسرائيل فرض حصار على السكان المدنيين الفلسطينيين فتحرمهم من تلبية احتياجاتهم الإنسانية وتمنع تعمير غزة، في خرق للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وحركة عدم الانحياز تطالب إسرائيل بأن ترفع على الفور حصارها غير القانوني وأن تسمح بفتح كل المعابر الحدودية فورا وبطريقة مستدامة للتخفيف من الأزمة الإنسانية وتحقيق الانتعاش المبكر والتعمير الملح لغزة. وتؤمن حركة عدم الانحياز بأنه لا يوجد ما يبرر قانونيا ولا سياسيا ولا أخلاقيا إمعان إسرائيل في حبس السكان الفلسطينيين في غزة، وتطالب بإنهاء هذا العقاب الجماعي غير القانوني.

وبالنسبة إلى لبنان تظل حركة عدم الانحياز تشعر بعميق القلق من خروق إسرائيل الجوية والبرية المستمرة لسيادة لبنان، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتطلب من إسرائيل أن تنسحب انسحابا تاما من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تعيد حركة عدم الانحياز تأكيدها بأن كل التدابير والإجراءات التي اتخذتها والتي ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بقصد تغيير الوضع القانوني أو الطبيعي أو الديموغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض تشريعاتها وإدارتها عليه، تعتبر كلها لاغية وباطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن تمتثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) فتنسحب من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، تطبيقا أيضا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

العزيمة الدولية، اليوم، أقوى من أي وقت مضى على العمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وكفالة أن تبقى الالتزامات المقطوعة محل رصد مستمر إلى حين الوفاء بها. ولقد كرر الجانب العربي مرة تلو الأخرى استعداده ورغبته في السلام، ويتجلى ذلك في مبادرة السلام العربية، استنادا إلى مفهوم الأرض الكاملة مقابل السلام الكامل. وتقع المسؤولية الآن على عاتق إسرائيل عن اغتنام فرصة تحقيق سلام عادل دائم شامل بوقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية تمهيدا لوضع حد لاحتلالها الدائم منذ ٤٢ سنة، وبالتزامها بوضوح بحل الدولتين، الذي ينبغي التوصل إليه سلميا عن طريق التفاوض على كل المسائل الصميمية، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد التزامها الحازم بمواصلة دعم وتعضيد كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

(تكلم بالعربية)

والآن سأتكلم بصفتي الوطنية. تشارك مصر في جهود إعادة إطلاق عملية السلام، التي يقابلها للأسف رفض إسرائيلي مستمر لمتطلبات تحقيق السلام، وفي مقدمتها الوقف الكامل لكل أنشطة الاستيطان، وفق التزامات خارطة الطريق. فتصعيد إسرائيل لسياساتها الاستيطانية، خاصة في القدس الشرقية وحولها، لا يخدم مقاصد السلام، وإنما يسعى إلى تغيير الحقائق على الأرض، والى خلق واقع جديد يستبق مفاوضات الحل النهائي، آملة أن يقف المجتمع الدولي ساكنا أمام محاولاتها للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وضمها بحكم الأمر الواقع. إلا أن المجتمع الدولي بأسره يقف ضد سياسات إسرائيل الاستيطانية، متنبها إلى مساعيها الحقيقية ورافضا لها.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تحذر من عواقب الاستيطان، بما في ذلك ما يطلق عليه النمو الطبيعي، التي لن يتوقف أثرها عند مجرد تعطيل جهود استئناف مفاوضات السلام، بل يمتد ليقضي على تواصل الأراضي الفلسطينية وليقوض فرص تحقيق الحل الدولي القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مما يلقي بظلال كثيفة على مصداقية حكومة إسرائيل تجاه عملية السلام، خاصة وأن هذه الممارسات تتعارض بشكل مباشر مع المبدأ الرئيس الذي قامت عليه هذه العملية، والمتمثل في مبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا نحذر من تكثيف إسرائيل لمساعيها لتغيير ملامح القدس الشرقية المحتلة ولعزلها وفصلها عن محيطها العربي الفلسطيني عبر مصادرة وهدم منازل الفلسطينيين وبناء الوحدات الاستيطانية، بما في ذلك التخطيط لبناء ٢٠ وحدة سكنية جديدة في حي الشيخ جراح، فضلا عن محاولات المساس بالمقدسات الإسلامية في المدينة، وعبر الادعاء في تصريحات بأن القدس بجميع أحيائها عاصمة موحدة لإسرائيل، وكل هذه التحركات تخالف بكل وضوح قرارات الأمم المتحدة بعدم الاعتراف وبطلان جميع إجراءات إسرائيل المتعلقة بضم القدس الشرقية.

وفي نفس الإطار، تؤكد مصر على ضرورة تكثيف السعي الدولي للتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين التي طال أمدها وتحاول إسرائيل التنصل منها، خاصة مع تزايد حديث حكومة إسرائيل عن مفهوم يهودية الدولة الذي يحمل في طياته معان سلبية تمس كافة السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنذر بتفاقم قضية اللاجئين بدلا من التوصل إلى حل عادل لها.

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل من أجل وضع حد لانتهاكات إسرائيل وحملها على الامتثال لالتزاماتها وكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين والعمل من أجل تشجيع تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ومن هنا، فإن مصر تشجع جهود الإدارة الأمريكية الجديدة، وترحب بما تلمسه من رغبة صادقة لدى الرئيس الأمريكي للعمل من أجل السلام الشامل في الشرق الأوسط عبر وقف الاستيطان وطرح رؤية موضوعية تقوم على أساس حل الدولتين. كما تؤيد مصر جهود الرباعية الدولية، التي عبر اجتماعها الأخير عن رسالة دعم واضحة لحل الدولتين ولأولوية وقف الاستيطان، وتساند إعادة إطلاق عملية السلام على جميع المسارات من خلال المؤتمر المقرر عقده في موسكو لمتابعة تنفيذ مقررات أنابوليس.

وإلى جانب ما تقدم، فلن تدخر مصر جهدا لتحقيق المصالحة الفلسطينية من خلال حوار القاهرة، وصولا إلى إعادة توحيد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة تحت القيادة الشرعية للسلطة الفلسطينية، ممثلة في الرئيس عباس،

كما ستستمر في العمل على التوصل إلى ترتيبات تسمح بتحقيق الفتح المستدام لمعابر قطاع غزة على أساس اتفاقية الحركة والعبور لعام ٢٠٠٥، وإنهاء العقاب الجماعي الذي تطبقه إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين من سكان القطاع والتنفيذ الأمين والكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لبلدي للإعراب عن آرائها بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وسوف أقصر كلامي على بضعة جوانب من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأرحب بالسيد فرنانديز - تارانكو وأشكره على إحاطته الإعلامية الهامة جدا هذا الصباح.

يساور سويسرا بالغ القلق بشأن الحالة الإنسانية الراهنة في قطاع غزة. فالحرب الأخيرة وعواقبها الوخيمة جعلت الأحوال المعيشية في هذا الإقليم الصغير مساحة الكثيف السكان محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد. وهذه العواقب واجهت المجتمع الدولي بحالة طوارئ حقيقية. وتعذر إمداد الناس باحتياجاتهم الأساسية والافتقار إلى الكهرباء ومحدودية إمدادات مياه الشرب والانهيار الخطير لنظام معالجة الصرف الصحي كلها أسباب مثيرة للانزعاج.

وتذكر سويسرا أنه بموجب التزامات القانون الإنساني الدولي، يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكفل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين وتلبي الاحتياجات الأساسية. وبعد ٦٠ عاما من اعتماد اتفاقيات جنيف، ما زال احترام القانون الإنساني الدولي هو استجابتنا الأمثل لاحتياجات الضحايا.

ومع احترام الضرورات الأمنية لإسرائيل، تعتقد سويسرا أن جهدا منسقا يجب أن يبذل لإنشاء آلية لكفالة الوصول الإنساني والإعمار. ويتعين أن ترتكز هذه الآلية - التي وردت الدعوة إلى إنشائها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) - على إطار توفير المساعدات الإنسانية الدنيا لغزة، الذي اقترحته الأمم المتحدة، وتتولى تنسيقها لجنة فنية توفر وصولا إنسانيا حقيقيا ومستداما. وينبغي أن يكون إطارها المرجعي هو المبادئ الأربعة التي أرستها الممارسة الإنسانية وأقرها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

ويتعين أن يكفل ذلك الجهاز الدولي والمستقل والمحايد، تحت مظلة الأمم المتحدة، إعمار وإعادة تأهيل قطاع غزة وينشئ آلية لمراقبة استيراد السلع. وسويسرا مستعدة للمساهمة في إنشاء هذا الجهاز.

وفي إطار متابعة صراع ما، فإن بعثات تقصي الحقائق للتحقيق في المزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تعد ضرورة للضحايا. ونعتقد أن هذه البعثات تساعد في النهاية في التوصل إلى تسوية دائمة للصراع المعني وتسهم في منع حدوث انتهاكات في المستقبل. وتحقيقا لهذين الهدفين، يجب أن تعمل البعثات بناء على ولاية متوازنة تأخذ في اعتبارها شواغل كل أطراف الصراع وكل صور الانتهاكات.

وتلك هي نية بعثة غولدستون، التي حدد ولايتها مجلس حقوق الإنسان. ونحن نترقب باهتمام تقريرها عن الانتهاكات المزعومة التي ارتكبها طرفا الصراع. وسيكون من الضروري، عندئذ، تحديد آليات المتابعة المناسبة.

نحن نرحب بتجديد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الإدارة الأمريكية، التزامه بأن يعزز بنشاط حلا شاملا للصراع العربي الإسرائيلي. إن مبادرة السلام العربية وتصميم

دولة إسرائيل على التوصل إلى سلام دائم مع جيرانها علامات مشجعة. ولذلك من الضروري أن ينخرط المجتمع الدولي بنشاط في المساعدة في وضع نهاية لذلك الصراع المؤلم.

إن بارامترات التسوية معروفة بالفعل. والتجميد الكامل لتوسيع كل المستوطنات عامل حاسم لضمان عملية السلام. ويجب ألا يجري هدم لمنازل الفلسطينيين القريبة من المدينة القديمة وألا ينفذ الطرد المزمع لأسر فلسطينية. وفي نفس الوقت، وبغية إطلاق عملية سياسية حقيقية، من الضروري نبذ العنف. يجب استمرار وقف الهجمات الصاروخية على السكان المدنيين الإسرائيليين.

وسويسرا مقتنعة بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن حله بالوسائل العسكرية. وتشير بارامترات كلينتون ومناقشات طابا ومبادرة جنيف جميعها بوضوح إلى الطريق نحو الحل. ولذلك، فإن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية دائمة للصراع.

وختاما، أود أن أشدد على الحاجة الملحة والهامة لإنشاء آلية للوصول الإنساني وللمصالحة في غزة. ونحن نعول على دعم مجلس الأمن في هذه العملية وعلى المشاركة النشطة للدول الأعضاء المعنية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم على قراركم الذي جاء في الوقت المناسب بعقد مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقد حذت الصحافة حذوكم. إذ تصدرت قضية اليوم الصفحة الأولى لصحيفة محلية. والطريقة التي اخترتموها تعزز إلى حد كبير أهمية وتأثير الإحاطات الإعلامية الشهرية لمجلس الأمن، حيث تسنح الفرصة لعموم الأعضاء بأن يعربوا عن وجهات نظرهم بشأن موضوع بهذه الأهمية. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا.

لقد انقضى أكثر من سبعة أشهر منذ تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بيد أن الحالة الإنسانية هناك ما تزال مصدر قلق عميق. فالحصول على السلع الأساسية يظل بوضوح غير كاف، وإعادة الإعمار التي تمس الحاجة إليها لم تبدأ بعد بسبب عدم وجود مواد البناء. والهدوء النسبي الذي نلاحظه حاليا في القطاع ينبغي ألا يقودنا إلى التغاضي عن استمرار محنة السكان. وضمن الإحصاءات التي أعدت عن حرب غزة في وقت سابق من هذا العام، هناك رجال ونساء وأطفال حقيقيون. فهم لا يعانون القصف اليومي بالقنابل بعد اليوم، إنما لا يزالون مجبرين على العيش في ظل ظروف غير مقبولة على الإطلاق.

لذلك، تؤكد بالتالي البرازيل من جديد على الحاجية بذل جهد دولي لإعادة إعمار غزة وتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية لشعبها. وعلى إسرائيل أن تتقيد تماما باتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥ وأن تبقي المعابر الحدودية مفتوحة. وفي الوقت ذاته، على المجموعات المسلحة في غزة أن تواصل ضبط النفس الذي أظهرته مؤخرا وتمتنع عن جميع أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين، ولا سيما في المناطق الجنوبية.

وبالنسبة إلى الضفة الغربية، لا يسعنا إلا أن نعرب عن الارتياح إزاء الجهود التي بذلتها إسرائيل مؤخرا لتيسير التنقل وتسهيل العبور إلى إسرائيل. فهذه التدابير إيجابية

ويجب أن تستمر. غير أن المطلوب أكثر من ذلك. ومن الأهمية بمكان أن تجمد إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها لاستيعاب النمو الطبيعي، وتفكيك المستوطنات القائمة ولا سيما تلك التي بنيت بعد عام ٢٠٠١. وهذا الجانب هام بصورة خاصة في القدس الشرقية حيث أن المحاولات لإعادة رسم الخريطة الديمغرافية لا تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة المعقدة جدا في الأصل. وبناء الجدار – غير القانوني بحسب فتوى محكمة العدل الدولية – يجب أن يتوقف أيضا.

ويتعين علينا أن نعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة مع توفير السبل لنزع فتيل التوتر والتخفيف من التذمر بما يتوفر من إمكانيات محدودة في الحياة اليومية. والبرازيل تقدم إسهامات في سبيل ذلك. فنحن نبني حاليا مركزا رياضيا في رام الله، مع شركائنا في محفل الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا، وسنحضر اثنتين من أشهر الفرق البرازيلية في لعبة كرة القدم لتلعبا من أجل السلام. وتدل تجربتنا أن الرياضة أفيد أداة لإيجاد الأمل والفرص في المناطق الفقيرة.

وفي الساحة الدبلوماسية، تبدو هناك تطورات واعدة. فالانخراط المبكر والنشط للولايات المتحدة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ودعمها المتواصل للحل القائم على دولتين أمران طيبان. وانفتاح رئيس الوزراء نتانياهو على فكرة إنشاء دولة فلسطينية مشجع أيضا، رغم أنه يجب أن يتطور بغية الاعتراف بالحاجة إلى تزويد فلسطين بما يلزم لإنشاء دولة كاملة وإذا أريد لهذه الدلالات المشجعة أن تؤتي ثمارها المأمولة، فالمطلوب باستمرار إرادة سياسية مستدامة وحنكة سياسية حقيقية.

وهذا صحيح أيضا بالنسبة إلى الفلسطينيين. وتشيد البرازيل بجهود مصر لتعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، ولكن بغية أن تنجح هذه الجهود على جميع الأطراف أن تعمل بجد لإيجاد أرضية مشتركة بقيادة السلطة الفلسطينية. وإذا وجدت القدرة على التغلب على الخلافات الداخلية تكون هناك إمكانية لبناء دولة فلسطينية مستقلة ومزدهرة حقا. والتاريخ لن يغفر للذين لا يقدمون تنازلات في السعي إلى الوحدة، إذ بدون الوحدة لن يكون هناك سلام.

وتؤيد البرازيل الإعلان الذي أصدرته المجموعة الرباعية بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه بشأن استئناف المفاوضات لإنهاء الصراع والتوصل إلى حل قائم على دولتين بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد وخارطة الطريق وجميع الاتفاقات السابقة. وهذا الحل مطلوب اليوم وليس غدا. وكما قال الوزير سلسو أموريم في مؤتمر القاهرة بشأن غزة في آذار/مارس، حان الوقت للسلام وليس لعملية للسلام.

وأُعرب عن هذه الآراء أيضا لوزير خارجية إسرائيل، السيد أفيغدور ليبرمان، الأسبوع الماضي في البرازيل. وكانت زيارته تعبيرا عن العلاقة الثنائية المثمرة القائمة بين بلدينا. وهي توفر أيضا دليلا على استعداد حكومتي للإسهام قدر المستطاع في إحلال سلام شامل. وتحقيقا لذلك، أنهى مؤخرا المبعوث البرازيلي الخاص إلى الشرق الأوسط، السفير أورو – برتو، جولة أخرى في المنطقة أعرب خلالها مجددا في مجموعة واسعة من الاجتماعات دعم البرازيل للسلام وتعزيز التفاهم المشترك.

وبالروح ذاتها، نظمت الحكومة البرازيلية بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام الحلقة الدراسية الدولية لوسائط الإعلام عن الشرق الأوسط تحت عنوان ”تعزيز الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني – نظرة من جنوب أمريكا“، تعقد اليوم وغدا في ريو دي جانيرو. ويجمع هذا الحدث سياسيين وصحافيين ومفكرين وأعضاء من مجموعات

المجتمع المدني من إسرائيل وفلسطين والبرازيل وبلدان أخرى من جنوب أمريكا. والحلقة الدراسية دلالة تجسد روح التعاون والحوار التي يتعين اعتمادها على الساحتين السياسية والدبلوماسية.

ويوجد حوالي ٧ ملايين برازيلي من أصل لبناني. لذلك ليس مفاجئا أننا نتابع على نحو وثيق التطورات في ذلك البلد الصديق. ونهنئ الأحزاب السياسية اللبنانية على إجرائها الانتخابات مؤخرا ونشجعها على مواصلة الحوار لتشكيل حكومة مستقرة ذات قاعدة واسعة. وتشجعنا بصورة خاصة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس سليمان لبناء الثقة في ما بين القوى السياسية الرئيسية في البلد وبالتالي تعزيز الاستقرار.

إن مخبأ الأسلحة الذي اكتشف مؤخرا في جنوب لبنان يشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والمهم أن تمتثل جميع الأطراف بدون استثناء لأحكام القرار. وضروري أيضا أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في التحقيق في هذا الحادث.

ويعتقد وفدي أن ثمة ظروفا أكثر ملاءمة من الظروف التي كانت سائدة في الماضي القريب أخذت تتهيأ لتعزيز التقدم الكبير صوب حل للصراع في الشرق الأوسط. فهي تشكل فرصة يجب ألا نفوتها. والبرازيل راغبة في أن تعمل بكل ما لديها من قوة لمساعدة الأطراف، وهي مستعدة لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، على إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في المنطقة. وإذ تدلي إندونيسيا بهذا البيان، فهي تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومناقشة المجلس اليوم تذكرة حية باستمرار الصعوبات السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأهمها انعدام التقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن إندونيسيا، شأنها شأن الآخرين، تشعر بقلق شديد إزاء عمق الأزمة الإنسانية التي ما برحت تستبد بقطاع غزة في أعقاب الهجمات الإسرائيلية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولئن كان قد توقف أسوأ ما تضمنه العمل العسكري، إلا أن تدفق المواد الغذائية والأدوية ومواد إعادة الإعمار المسموح بدخولها إلى غزة لا يزال غير كاف بالمرة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار تلك الحالة. وعليه أن يواصل الكلام بصوت واحد ويطالب إسرائيل بفتح المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة لتمكين جهود إعادة الإعمار وإيصال الإمدادات الإنسانية التي تمس إليها الحاجة بشدة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

هناك طائفة موثقة جيداً من الممارسات غير المشروعة الإسرائيلية. ولكن بعضها يمثل تحدياً جسيما لآفاق السلام وحاجزا كبيرا في طريق العملية السلمية كونها ممارسات استيطانية غير مشروعة. وما برحت إسرائيل تبني وتوسع المستوطنات غير الشرعية وتقوم بهدم منازل الفلسطينيين وغير ذلك من الهياكل الأساسية ومصادرة الأراضي وفرض نقاط تفتيش تحد بصورة تعسفية من حركة الفلسطينيين. وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة من

جانب المجتمع الدولي، لا تزال إسرائيل سادرة في محاولاتها لتغيير طابع القدس الشرقية ووضعها القانوني.

وإندونيسيا تدين مرة أخرى تلك السياسات الاستيطانية التي تقوض بشدة تلاصق وسلامة ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعرض للخطر احتمالات تحقيق حل الدولتين من أجل إحلال السلام على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

وبينما تمضي إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، تشعر إندونيسيا بالتشجيع لزيادة تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن رفض تلك الأعمال والمطالبة بالوقف الفوري لها وتفكيك تلك المستوطنات.

وفي الواقع، بينما لا تزال إسرائيل تتجاهل مطالبة المجتمع الدولي بالوفاء بالتزامها بحل الدولتين، فإن إندونيسيا تستمد التشجيع من عدد من التطورات الهامة الأخيرة. أولاً، هناك حس متجدد بالإلحاحية في محادثات المصالحة بين الفلسطينيين، التي تيسرها الحكومة المصرية. ونود أن نشدد على أهمية إحراز تقدم في تلك الجهود التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية.

ثانياً، هناك دلالة عملية على التزام المجتمع الدولي بقضية السلام في فلسطين من خلال التعهدات بتقديم المساعدة المادية، كما تجلى ذلك في المؤتمر الدولي بشأن الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة إعمار غزة المعقود في شرم الشيخ، مصر، في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثالثاً، هناك زيادة في النشاط الدبلوماسي بهدف استئناف المفاوضات. وفي هذا الصدد، نقر بصورة خاصة بالجهود القوية التي تبذلها الولايات المتحدة واستمرار انخراط المجموعة الرباعية.

إن إندونيسيا، من جانبها، ما برحت ثابتة في الدعوة إلى إيجاد تسوية ترتكز على جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. وتأييدنا ثابت لإقامة دولة فلسطينية، ونود أن نشدد على جميع مظاهره.

إن إحلال سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط لا يتطلب حل قضية فلسطين فحسب، بل إحراز تقدم على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري أيضا. وفي هذا السياق، ما فتئنا نطالب إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وكذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجوية والبرية الإسرائيلية، بما يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وندعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من بقية الأرض اللبنانية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد هذا البيان البلدان التالية: تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وأيسلندا وأوكرانيا.

إن التطورات التي حدثت خلال السنة الماضية قد أوضحت بجلاء أنه يتعين علينا التحرك بسرعة نحو تجديد العملية السلمية في الشرق الأوسط. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي على أساس القانون الدولي؛ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وخارطة الطريق؛ والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف في السابق؛ وعملية أنابوليس ومبادرة السلام

العربية. ولا نزال ملتزمين بنفس القدر بحل الدولتين، مع قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تتوفر لها أسباب البقاء، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

ونرحب بالتزام الإدارة الأمريكية بالسعي بقوة نحو حل الدولتين وإحلال سلام شامل في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع أطراف النزاع والولايات المتحدة وأعضاء المجموعة الرباعية والشركاء العرب لتحقيق ذلك الهدف.

ولا بد للأطراف الآن من اتخاذ تدابير محددة لاستئناف مفاوضات السلام واحترام الاتفاقات والتفاهمات السابقة.

إن مواصلة الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، لا تزال مبعث قلق بالغ للاتحاد الأوروبي. ونحث حكومة إسرائيل على إنهاء تلك الأنشطة الاستيطانية فوراً، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وتفكيك جميع المراكز الأمامية التي أنشئت قبل آذار/مارس ٢٠٠١. ويكرر الاتحاد الأوروبي أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام إحلال السلام. وإذا ما أريد التوصل إلى سلام حقيقي، لا بد من إيجاد طريقة لتشاطر القدس كعاصمة لدولتين. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات في حدود ما قبل ١٩٦٧، سوى تلك التي يتفق عليها الطرفان.

وينبغي إيجاد حل دائم لأزمة غزة من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية في غزة ويطالب بفتح المعابر فوراً ومن دون شروط لتدفق المساعدة الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها. ويجب السماح بإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، ولا بد من حل الأزمة الإنسانية الراهنة.

يجب وقف كل أشكال العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على إسرائيل. ويجب وضع آلية فعالة لمنع تهريب الأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة. وندعو الذين يحتجزون الجندي الإسرائيلي المخطوف جيلعاد شاليط إلى إطلاق سراحه من دون تأخير.

وندعو حكومة إسرائيل إلى العمل بصورة قاطعة نحو حل الدولتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوة المبدئية التي أعلنها رئيس الوزراء نيتانياهو، أي الالتزام بسلام يشمل إقامة دولة فلسطينية.

وندعو السلطة الفلسطينية إلى الاستمرار في بذل كل الجهود لتحسين حالة القانون والنظام في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن. ويجب على جميع الأطراف التوقف عن التحريض والعنف ضد المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي، وضمان حقوق الإنسان. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي المتابعة عن كثب للتحقيقات في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

إن الاتحاد الأوروبي يدعو الفلسطينيين إلى تكثيف جهود إحلال المصالحة بين الفلسطينيين دعماً للرئيس محمود عباس. ونؤيد الوساطة التي تقوم بها مصر والجامعة العربية. وينبغي للفلسطينيين التغلب على انقساماتهم بسرعة وإيجاد أرضية مشتركة على أساس عدم العنف، بغية الإبقاء على آفاق إقامة دولة في المستقبل. فالمصالحة تيسر إعادة الإعمار في غزة وتنظيم الانتخابات.

سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز فكرة بناء الدولة الفلسطينية ويكثف جهوده، في مجال الإصلاحات، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. إن جهود السلطة الفلسطينية

لإصلاح قطاع الأمن بغية تحسين فعاليته أمر إيجابي، وسنسعى للتعاون معها لإحداث مزيد من التحسن في هذا الجانب. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي تركيزه على الشرطة المدنية وقطاع القضاء.

إن النوايا التي أعلنتها حكومة إسرائيل لتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية تبعث بإشارة إيجابية. ويجب أن يتم ذلك في إطار المنظور الأوسع للتسوية القائمة على مبدأ الدولتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخرا السلطات الإسرائيلية بتخفيفها للقيود في الضفة الغربية. إننا نتطلع لمزيد من التحسن المستدام لحرية التنقل والعبور في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ اتفاق التنقل والعبور الموقع عام ٢٠٠٥ بالكامل؛ والاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون الوثيق مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمانحين الدوليين لتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني.

سيساهم الاتحاد الأوروبي مساهمة ملموسة في التدابير التي ستعقب انتهاء النزاع لكفالة استدامة اتفاقات السلام، في نفس الوقت الذي يعالج فيه أيضا الأبعاد الاقتصادية والأمنية على الصعيد الإقليمي. وإننا ندعو جميع الشركاء في المجتمع الدولي للمساهمة بنشاط في تحقيق تسوية شاملة، وعلى البلدان العربية والشركاء الآخرين أن يبدوا استعدادهم، سياسيا وماليا، لمساعدة السلطة الفلسطينية. وعملا بمبادرة السلام العربية، يدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل وجميع البلدان العربية لاتخاذ تدابير لبناء الثقة، وتحفيز الثقة المتبادلة وتهيئة بيئة ملائمة لتسوية النزاع.

وبالتوازي مع كل ذلك ، ينبغي السعي إلى تسوية النزاعات القائمة بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان، بحيث تعزز العمليتان إحداهما الأخرى. إن الاتحاد الأوروبي يأمل أن تستأنف سوريا وإسرائيل مفاوضات السلام.

ويتقدم الاتحاد الأوروبي بالتهنئة للشعب اللبناني بالانتخابات البرلمانية التي أجراها بنجاح والتي تعد خطوة هامة في التنمية الديمقراطية لبلده. وفي ذات الوقت، بالنظر إلى بعض التطورات المقلقة في جنوب لبنان مؤخرا، التي تؤثر أيضا على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، يدعو الاتحاد الأوروبي مجددا جميع الأطراف للامتثال الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي ضوء المستجدات السياسية الأخرى على أرض الواقع، فإن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم أي نتائج مبكرة ملموسة على طريق التسوية الشاملة للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوضع في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية، يظل مدعاة للقلق إزاء غياب أي تقدم أو رؤية واضحة لما يجب أن يكون عليه السلام الدائم الذي من شأنه أن يقود إلى التسوية القائمة على مبدأ الدولتين. ويأمل وفدي أن تساهم جلستنا هذه في تغيير الوضع القائم وأن يساعد الأطراف ذات الصلة على استئناف المفاوضات بنوايا حسنة للوصول إلى حل لهذه المشكلة التي طالما أرّقت المجتمع الدولي، وفي مقدمته الشرق الأوسط، وفلسطين خاصة. وفي هذا الصدد، نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بترؤسكم للمجلس خلال شهر تموز/يوليه.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تحقيق تقدم حقيقي في عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك استئناف مفاوضات السلام، يتطلب

من جميع الأطراف إبداء قدر من النزاهة والإخلاص من أجل الوصول إلى تسوية دائمة وعادلة للقضية الفلسطينية وإلى سلام شامل في الشرق الأوسط، على أساس مبدأ الدولتين وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية. ينبغي أن تُتبع الكلمات بالأفعال لإبراز تلك الرغبة الصادقة.

وللأسف، فإن الإشارات السلبية التي تبعث بها إسرائيل، بدءا ببيانات قادتها وأفعالهم في قطاع غزة، وغياب أي عمل لوضع حد لأنشطة الاستيطان غير المشروع في الأراضي المحتلة تمثل، في جملة أمور، مؤشرات على غياب أي رغبة من إسرائيل في الوصول إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية بما في ذلك حل الدولتين. إننا جميعا نشعر بالحيرة ونحن نرى إسرائيل تؤيد، من جهة، التسوية القائمة على مبدأ الدولتين، فيما تواصل، من جهة أخرى، بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كذلك تتم مصادرة الأراضي الفلسطينية بطريقة غير قانونية، بما في ذلك عن طريق بناء الجدار العازل الذي تواصل إسرائيل بناءه على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية بوجوب إيقاف عملية البناء. ولا يتعلق الأمر فقط بأن بناء المستوطنات لم يتوقف وأن الموجود منها لم يتم تفكيكه، بل هناك أيضا نُذر بالتوسع فيها بحجة النمو الطبيعي. ألا يعني السماح لهذه المستوطنات بالتوسع بحجة النمو الطبيعي أن تلك المستوطنات غير المشروعة قد أصبحت أمرا واقعا ودائما في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ ألن يكون في ذلك مخالفة لقرارات مجلس الأمن المختلفة التي تدعو إسرائيل للعودة إلى حدود ١٩٦٧، وهو يناقض فكرة التسوية القائمة على وجود دولتين، وإحلال سلام دائم وثابت؟

من الواضح الجلي أن نداءات المجتمع الدولي، بما فيه أحد الشركاء الرئيسين، بوضع حد لهذه المستوطنات غير المشروعة لم تجد أي استجابة. إن بناء هذه المستوطنات، ناهيك عن التوسع فيها بأية حجة من الحجج، يمثل انتهاكا للقوانين والمعايير الدولية ولقرارات المجلس المختلفة. إننا مرة أخرى ندعو إسرائيل إلى التوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وإعادة تلك الأراضي إلى الفلسطينيين. كما ندعو مجلس الأمن، على وجه الخصوص، إلى كفالة امتثال إسرائيل لقرارات المجلس ذات الصلة وامتناعها عن محاولة تغيير الحقائق على الأرض.

على الرغم من مرور ما يقرب من سبعة أشهر على الغزو الإسرائيلي لغزة، ذلك الغزو الذي خلّف آثارا مدمرة على حياة الشعب الفلسطيني وبناه التحتية، لا يزال الوضع الإنساني هناك مزريا. لقد ضربت إسرائيل حصارا على غزة من البر والجو والبحر، واضعة بذلك سكان القطاع داخل سجن مفتوح، ومتسببة في حرمانهم ، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنّين، من ضرورات الحياة اليومية.

في الوقت الذي تُبذل فيه الجهود الدولية على قدم وساق لإعادة بناء ما دمرته إسرائيل، تُحظر المساعدات الإنسانية والقائمون بأمرها من دخول غزة، الأمر الذي أدى إلى اختناقها وعزل سكانها عن العالم الخارجي. مثل تلك الأعمال تعتبر انتهاكا صريحا للقانون الإنساني الدولي القاضي بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نناشد المجلس مرة أخرى اتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء ذلك الحصار والسماح بحرية نقل السلع، بما فيها المساعدات الإنسانية، داخل غزة. كذلك ينبغي تعويض سكان غزة من قِبل الجهة المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالأرواح والمساكن والبنى التحتية.

إن تصرفات إسرائيل حتى الآن لا توحي بوجود رغبة صادقة وحقيقية لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، على أساس الدولتين. ينبغي على جميع الأطراف القيام بدورها كشريك نزيه في عملية السلام هذه حتى

لا نظل على ما نحن عليه الآن، أبعد ما نكون عن السلام في الشرق الأوسط أو عن تسوية للقضية الفلسطينية. وإذا لم يتحقق السلام، فإن المجتمع الدولي سيدفع ثمنا باهظا، يفوقه الثمن الذي ستدفعه شعوب الشرق الأوسط، لا سيما الفلسطينيون.

إننا نناشد مجلس الأمن اتخاذ التدابير الكفيلة بدفع الأطراف كافة إلى استئناف مفاوضات السلام. في هذا الصدد أيضا، تؤيد ماليزيا المقترح المقدم من الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بأن يحدد مجلس الأمن أجلا زمنيا للوصول إلى تسوية لقضية فلسطين ولقيام الأمم المتحدة بإنشاء دولة فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن مشاعر التقدير للرئاسة الأوغندية لمجلس الأمن لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما أشكر مساعد الأمين العام لإحاطته الجامعة حول تلك المسألة.

لا توجد أزمة إقليمية لها ما للتراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط من تداعيات على الأزمات الإقليمية الأخرى. إنها تغطي وتهيمن على جميع المسائل الأخرى في الشرق الأوسط خلال العقود الستة الماضية. لقد خلق هذا الوضع بيئة ملائمة لنمو التطرف وانتشار الإرهاب في الوقت الذي يعيق فيه أيضا الجهود الرامية إلى تنمية الإقليم وتحديثه وإصلاحه.

إن المملكة العربية السعودية، ومعها الحكومات العربية الأخرى، قد عبرت بوضوح، من خلال مبادرة السلام العربية، عن التزامها بالسلام. وقد أكدنا مرارا التزامنا بتحقيق سلام عادل وشامل يقوم على قواعد القانون الدولي.

وللأسف، لم نجد على الطرف الآخر التزاما متبادلا من إسرائيل. أنه أمر بالغ الأهمية أن يكون هناك اتجاه إلى إحياء العملية السلمية وأن تتعامل إسرائيل مع الأمر بصدق وجدية نحو عملية السلام، بما في ذلك بالتوقف عن بناء المستوطنات أو التوسع فيها.

ويشكل الوضع القائم فيما يتعلق بالحالة في مدينة غزة عاملا آخر يزيد تفاقم المشكلة في تلك المدينة المحاصرة. ودعوة إسرائيل إلى سحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك الجولان في سوريا ومزارع شبعا في كفرشوبا في لبنان، يجب أن تواكب خطة السلام في المنطقة على نحو عام.

وترحب المملكة العربية السعودية بمجهود إدارة الرئيس أوباما لإحراز التقدم صوب خطة سلام شامل وإنشاء دولة ذات سيادة للشعب الفلسطيني، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فيرنانديث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح هذا اليوم.

كما يؤيد الأردن البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الإنحياز.

لقد وجه مجلس الأمن في اجتماع وزاري الذي عقد في ١١ أيار/مايو الماضي، رسالة واضحة إلى جميع الأطراف المعنية بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، أكد فيها على الطابع المُلح لإحلال السلام في المنطقة، استنادا إلى حل

الدولتين والاتفاقات والالتزامات السابقة. وإننا إذ نجتمع اليوم. لا نؤكد على أهمية هذه الرسالة فحسب، بل أيضا انسجامها مع الأحداث والتطورات التي وقعت في المنطقة خلال الأشهر الماضية. والفرصة متاحة لتحقيق تقدم حقيقي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، والتوصل إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وسيترك تفويت هذه الفرصة آثاراً كارثية على المنطقة وشعوبها، وسيشكل تهديداً لأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ولدول المنطقة، بل وللأمن والاستقرار الدوليين.

إن إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط هو مفتاح السلام لحل النزاعات الأخرى، وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. وأي حل يجب أن يستند إلى المرجعيات الدولية ومن أهمها القرارات التي أصدرها هذا المجلس بخصوص القضية الفلسطينية، وآخرها القراران ٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اللذان أكدا على أن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن أن يتم إلا استنادا إلى حل الدولتين. وعليه، لا بد من تكثيف الجهود لإطلاق مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية جادة، ضمن إطار زمني محدد وخطة واضحة المعالم، تحقق أغراض التسوية السلمية وتوفر الأمن والقبول لإسرائيل.

إن الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، مستمر ببذل الجهود كافة وعلى جميع الصعد من أجل حشد الدعم الدولي الهادف إلى إطلاق تلك المفاوضات التي تكفل في آخر المطاف، إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة والمتصلة جغرافيا، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية التي تشكل منطلقاً أساسياً لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي.

وبالرغم من الفرصة التي تتيحها الجهود الدولية والإقليمية لإحلال السلام في المنطقة، ما زالت إسرائيل ماضية في سياستها الأحادية الجانب وسياسة فرض الأمر الواقع في الأراضي المحتلة. إن الخطط الإسرائيلية الرامية إلى بناء مستوطنات جديدة، خاصة في القدس الشرقية، بالإضافة إلى توسيع المستوطنات القائمة سياسات مرفوضة تماماً. وتشكل تلك المحاولات لإيجاد وقائع جديدة على الأرض انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، والالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب خارطة الطريق. كما من شأنها أن تؤدي إلى الاحتقان في المنطقة، وإلى تهديد احتمالات التوصل إلى حل سلمي ومستقبل الدولة الفلسطينية القابلة للحياة. إن إعطاء الانطباع بصدق التوجه نحو السلام يتطلب من إسرائيل أن تتوقف بشكل فوري عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وتفكك جميع البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتتوقف أيضا عن المساس بوضع القدس الشرقية، وتمتنع عن سياسات التهويد التي تستهدف النيل من هوية القدس العربية ومكانتها التاريخية وطابعها الإسلامي. وعليها أن تتوقف أيضا عن الحفريات في الحرم القدسي الشريف، وهدم المنازل، وإقامة الحواجز ومصادرة الأراضي، ووقف جميع الممارسات التي تؤثر على فرص التسوية السلمية، وبدورها تتناقض مع القانون الدولي، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد لمست دول المنطقة الأثر الإيجابي الذي أحدثه خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة، وتحديدا، تأكيده على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحل الدولتين وتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وكذلك حرص بلاده على بناء علاقات مع العالم العربي والإسلامي، واستمرار الجهود التي يبذلها المبعوث الأمريكي الخاص ميتشيل في المنطقة. ومن الأهمية بمكان دعم جميع تلك الجهود وتعزيزها، وإعطاؤها الفرصة الكاملة للنجاح.

وعلى المجتمع الدولي – بموجب مسؤولياته الإنسانية والقانونية – أن يتحرك فوراً لوقف المعاناة الإنسانية المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورفع الحصار الخانق، وتقديم المساعدة اللازمة له ليتجاوز الظروف المعيشية الصعبة التي يفرضها عليه الاحتلال. وسيؤدي التردي المستمر للأوضاع الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة إلى زيادة مشاعر اليأس والإحباط ليس في القطاع فحسب، بل أيضا بين شعوب العالمين العربي والإسلامي، مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويعيق جهود إحلال السلام فيها، إن الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، يواصل جميع الجهود والاتصالات مع الأطراف الدولية لحثها على العمل على إنهاء المعاناة الخانقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، كما أن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ما زالت مستمرة في إيصال المساعدة إلى الأشقاء في الأراضي الفلسطينية.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط لم يعد مسألة تهم الدول الأطراف فحسب، بل بات مسألة ذات أبعاد دولية نظراً لما له من تأثير على الأمن والسلام الدوليين. وإيجاد حل للصراع يصب في مصلحة جميع الأطراف، ومصلحة المجتمع الدولي بأسره. وعليه، لا بد من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق السلام في المنطقة، واستغلال الالتزام الدولي غير المسبوق بتحقيق السلام، فالمنطقة لا يمكن أن تتحمل غير ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): السيد الرئيس، أود بداية أن أجدد لكم اعتزازنا بالمشاركة في أعمال هذا المجلس تحت رئاستكم الرشيدة، شاكرين لكم إعطاءنا الفرصة للإسهام في مناقشة اليوم بشأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

تتوالى السنين وتتعاقب الحكومات، وتتعدد المبادرات، وتسجل العلاقات الدولية تغييرات عميقة وغير مسبوقة، وقضية الشعب الفلسطيني ومعها أزمة الشرق الأوسط ما زالت تنتظر الحل العادل والشامل الموعود لتحقيق طموحات وآمال شعوب المنطقة في الاستقرار والأمن والتعاون.

تتابع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، مؤكدة كلها على أحقية الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة القابلة للبقاء، وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ واحترامها لطابع القدس ووضعها القانوني وعدم شرعية الإجراءات القانونية والإدارية التي أقدمت عليها، بما فيها نزع ملكية الأراضي والعقارات لبناء مستوطنات. غير أن واقع الأمر يبقى على ما هو عليه. فالاحتلال ما زال ساريا ومع استمراره تستمر معاناة الشعب الفلسطيني ويستمر تشريده وحصاره وتجويعه وحرمانه من العمل وطلب العيش وحتى من التواصل الإنساني ما بين أراضي القطاع والضفة الغربية.

لقد أبدت القيادة الفلسطينية إرادتها الصادقة في السلام وساهمت بكل إيجابية في المفاوضات والتزمت بتعهداتها رغم الصعوبات، وأعطت الدليل على أنها شريكة حقيقية وفعلية في السلام. غير أن إسرائيل قابلت هذه الإرادة بالمماطلة والتنكر للالتزامات السابقة، فتمادت في ممارساتها التعسفية من أجل النيل، أو محاولة النيل، من عزيمة الشعب الفلسطيني وإجباره على الخضوع والاستسلام.

وهكذا كشفت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، وكذلك جلسات الاستماع التي نظمتها لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذه السنة في كل من غزة وجنيف عمق وفداحة الانتهاكات التي مارستها وتمارسها إسرائيل واستهدافها

المتعمد للمدنيين الأبرياء بشهادة جنود إسرائيليين أنفسهم. ورغم مرور نصف عام على اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ما زال الشعب الفلسطيني، وخصوصا سكان غزة، ينتظرون التطبيق الكامل لكل مقتضيات هذا القرار لاستعادة ولو جزء يسير من الحياة العادية.

أما في القدس، فإن إسرائيل ما زالت متمادية في عملية تهويدها قصد تغيير تركيبتها الديمغرافية بمضاعفة الاستيطان في جزئها الشرقي ومحاولة طمس هويتها التاريخية والدينية كمدينة مقدسة ترمز إلى التعايش والتقارب بين الديانات السماوية.

إن الحالة المأساوية والمتفجرة في منطقة الشرق الأوسط تستدعي من المجتمع الدولي، ومن هذا المجلس على الخصوص، مجهودا جادا ومركزا ومكثفا من أجل دفع إسرائيل إلى استئناف المفاوضات من حيث توقفت وإعطاء الدليل على إرادتها السياسية لذلك عبر خطوات عملية وملموسة، أولها إيقاف الاستيطان الذي يتنافى والشرعية الدولية والالتزامات التي قبلت بها إسرائيل تطبيقا لخريطة الطريق.

أما الطرف العربي، فإنه عبَّر أكثر من مرة عن إرادته السياسية لتحقيق السلم الشامل وقدم مبادرة عربية تتسم بالجدية والواقعية والرؤية المستقبلية لشرق أوسط يسوده التعايش وحسن الجوار والتعاون المتبادل.

إن المملكة المغربية لتثمِّن المواقف المبدئية التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية الجديدة بخصوص مقومات السلام، بما فيها تعايش دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وضرورة وقف الاستيطان. كما تقدر بلادي الجهود المبكرة والمتواصلة التي قامت بها واشنطن من أجل حث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات والخطوات العملية التي اتُخذت لهذا الغرض.

وفي نفس السياق، تحيي المملكة المغربية الموقف الإيجابي التي عبرت عنه المجموعة الرباعية أثناء الاجتماع المشترك الذي عقدته في أواخر الشهر المنصرم مع لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية بخصوص ثوابت السلام ومتطلباته.

وكعادته، يبقى صاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب، بصفته رئيس لجنة القدس، ومن منطلق إيمانه الراسخ بالحوار والمفاوضات بوصفها الوسيلة الأمثل لتحقيق التعايش والسلم، مستعدا للإسهام في الوقت المناسب لتحقيق طموحات شعوب المنطقة في العيش في أمن وسلام واطمئنان، وأولها تمكين الشعب الفلسطيني من إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

في غضون بضعة أسابيع، يحتفل العالم بالذكرى الستين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذه الذكرى تذكير للضمير العالمي وللإنسانية جمعاء بظلم اقتُرف وشعب شُرد من أرضه وأجيال عاشت وما زالت في الملجأ أو المنفى. لقد آن الأوان لتضطلع المجموعة الدولية بمسؤوليتها إزاء الشعب الفلسطيني وتركز الجهود من أجل تأمين الحل الشامل والعادل الذي يضمن استقرار وأمن جميع شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي أول مرة يأخذ بلدي الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أعبر لكم، سيدي، عن تهانئ إكوادور ودعمنا لقيادتكم لأعمال المجلس هذا الشهر.

كما نود أن نشكر السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن الحالة في فلسطين وفي الشرق

الأوسط. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن موقف إكوادور بشأن القضية الفلسطينية معروف للمجتمع الدولي بأسره، ولكننا لا يمكن ألا نجهر بالقول كلما لزم الأمر لإدانة الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة التي ما زال السكان المدنيون الفلسطينيون يتعرضون لها كنتيجة مباشرة لعدوان إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية.

وبعد مرور قرابة سبعة أشهر على آخر تدخل إسرائيلي كبير في غزة، وعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وما اتخذته الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لاحقا من قرارات من المؤسف أن نلاحظ أنه لم يتحقق بعد:

”وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة“ (القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الفقرة ١) أو:

”تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي وتوزيعها دون عراقيل“ (الفقرة ٢). كما لم تفرض أي جزاءات محددة نتيجة للتحقيقات التي أجرتها هيئات الأمم المتحدة المختصة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة أثناء الهجمات التي وقعت في كانون الثاني/يناير الماضي.

لقد مر أكثر من نصف العام، إلا أن إغلاق الحدود أمام توصيل المساعدة الإنسانية والمواد الغذائية والأدوية الوقود ومواد البناء ما زال مستمرا. وهناك أيضا حظر مستمر على حرية حركة المدنيين، والكثير منهم نساء أو أطفال أو مرضى. وهناك أيضا تدمير انتقائي للممتلكات العامة والخاصة يتسبب باستمرار في تفاقم الحالة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة على النحو الذي أقرت به الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة.

وبناء على ذلك، فإنني بالنيابة عن رئيس جمهورية إكوادور، رفائيل كوريا ديلغادو، أكرر التأكيد على تضامن حكومة وشعب إكوادور مع جميع ضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل، وفي الوقت نفسه، أناشد أعضاء المجلس الإسراع إلى إيجاد حل فوري للأزمة الإنسانية واستئناف البحث عن حل مستمر وسلام دائم في المنطقة، من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المذكورة سابقا.

إن إكوادور، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تدعو إلى الحل السلمي للمنازعات والصراعات الدولية، وترفض رفضا قاطعا استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كآلية لحلها. ولذا تعتقد إكوادور أن أي حل شامل من شأنه تحقيق وصون السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بالوسائل العسكرية، بل من خلال الحوار المستمر والاحترام الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفوق كل شيء، من خلال الالتزام الحقيقي بعدم الاعتداء والمصالحة، على أن يتضمن ذلك انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولسوء الطالع، شهد العالم، خلال الأسابيع الماضية، أن جهود المجموعة الرباعية بشأن المفاوضات في الشرق الأوسط، وخاصة في الاجتماع المعقود في ٢٦ حزيران/يونيه للبحث عن السلام الدائم والاعتراف بالدولتين المستقلتين، لم تجد أي صدى في دولة إسرائيل. بل بالعكس، سمعنا أن السلطات الإسرائيلية تصر على خطط الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وإغلاق الباب دون إمكانية وجود مجال في

المستقبل لإقامة دولة فلسطينية، تماشيا مع موقف التعنت القديم والانعزال عن المجتمع الدولي.

ويعتقد بلدي، بدون المساس بالجهود التي أشرت إليها سابقا والمبادرات الجديدة بالتنويه لمصر وجامعة الدول العربية، والبيانات الصادرة عن المحافل الأخرى، مثل مجموعة الثمانية، أن من مسؤولية المنظمة بشكل رئيسي، أن تسعى إلى تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل الضغط على السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، لوضع حد لانتهاك القانون الدولي الساري، وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويجب أن يتحمل تلك المسؤولية المجتمع الدولي بأسره من خلال مختلف الإجراءات المنسقة في الأجهزة والهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف المختلفة، من أجل بناء السلام ليس لمصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل أيضا لمصلحة المنطقة بأسرها. وبلدي على استعداد لتقديم الدعم المستمر لتلك الإجراءات.

وفيما يتعلق بالموضوع العام، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للتقدم المحرز في المفاوضات الدبلوماسية مع سورية ولبنان، والتقدم المضطرد في تحقيق الأمن في لبنان. إننا نثق بأن تشكيل حكومة جديدة تمثل كل الطوائف في البلد في الوقت الملائم سيعزز الأمن في البلد.

وأخيرا، يسعدني أن أعرب عن دعم حكومة بلدي لمبادرة السلام العربية، وعن دعوتها لجميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بخارطة الطريق، والتأكيد مجددا على أن أي حل شامل يجب أن يتضمن، إن آجلا أو عاجلا، المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

إن ضحايا الوضع الإنساني الخطير في فلسطين يستحقون من الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجميع أعضائه أن يتحملوا مسؤولياتهم وينفذوا الإجراءات اللازمة لإرساء الأسس لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، واستعادة السلام الدائم والأمن في الشرق الأوسط، والتمتع الكامل بجميع الحقوق الأساسية لجميع سكانه بصرف النظر عن قوميتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة بينو ريفيرو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في الشرق الأوسط الناتجة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ما زال يشكل مصدر قلق بالغ ليس بالنسبة للمنطقة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

ويؤسف كوبا عدم إحراز تقدم على الرغم من تكثيف الجهود الدولية واستئناف عملية السلام في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، من خلال معالجة المسائل الرئيسية ومتابعة المواقف الرئيسية فيما يتعلق بقضية فلسطين. كما نود الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء التدهور الخطير في الوضع المتعلق بالظروف الحرجة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والناتج عن السياسات والممارسات غير المشروعة والمتواصلة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

ويجب على إسرائيل أن توقف عدوانها العسكري على الشعب الفلسطيني. ويؤكد وفد بلدي على أهمية تحقيق وقف دائم ونهائي لإطلاق النار يبدأ في قطاع غزة ويمتد ليشمل الضفة الغربية، ويعرب عن دعمه لجهود مصر في هذا المجال.

إننا نعيد تأكيد إدانتنا للإغلاق والحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة من جانب إسرائيل، والذي نتج عنه سجن جميع السكان المدنيين الفلسطينيين، من خلال عرقلة حريتهم في التنقل، بما في ذلك نقل المرضى، وانتقال الطلاب والمعونات الإنسانية والاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود والكهرباء ومواد البناء، ووقف جميع الأنشطة التجارية.

وقد حان الوقت لأن توقف إسرائيل جميع تلك الممارسات غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وأن تضع حدا نهائيا للحصار غير القانوني لقطاع غزة، والسماح بفتح جميع المعابر الحدودية إلى قطاع غزة بشكل دائم، وبتنقل الأشخاص والبضائع من وإلى القطاع من أجل تخفيف الأزمة الإنسانية، وإمداده بمستلزمات إعادة البناء الفوري والتعافي الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وما زالت الحالة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة تحمل على القلق البالغ. وفي هذا الصدد، نحن ندين حملة إسرائيل المكثفة والمتواصلة لإقامة المستوطنات، بما في ذلك مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وبناء بؤر الاستيطان الأمامية والهياكل الأساسية، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين، وبناء الجدار، وهدم المنازل، والحفريات، وفرض القيود العنصرية على الإقامة والتنقل من خلال نظام التصاريح ونقاط التفتيش في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها. إن مثل هذه السياسات والتدابير من جانب إسرائيل تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتحديا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إننا نؤكد على عدم توافق مفاوضات عملية السلام مع مثل تلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تستهدف بشكل صريح الاستيلاء غير الشرعي على المزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها بحكم الأمر الواقع وفرض حل أحادي الجانب بالقوة. ويحدونا الأمل في أن تصل الجهود الجارية لتحقيق المصالحة والوحدة في فلسطين إلى أهدافها قريبا، مما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني.

إننا نكرر تأكيد الدعوة إلى حل فوري لمسألة مزارع شبعا من خلال الاحترام الكامل لوحدة الأراضي اللبنانية وفقا لما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحث جميع الأطراف على التعاون على حماية الحقوق السيادية للبنان في المنطقة، ونلاحظ جهود الأمين العام في هذا الصدد.

وبالمثل، فإننا نكرر التأكيد على أن أي تدبير اتخذته أو ستتخذه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني، والمادي، والسكاني، أو الهياكل الأساسية المؤسسية للجولان السوري المحتل، أو أي تدابير لفرض ولايتها القضائية والإدارية على تلك الأراضي ليس لها أي أثر قانوني. لقد حان الوقت لإسرائيل لتمتثل للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه.

وستواصل كوبا تقديم الدعم والمساهمة بشكل فعال في كل مجال ممكن لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بهذا البيان بالنيابة عن ممثلنا الدائم، لكن قبل أن أقوم بذلك أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي هي على جانب كبير من الأهمية. وأود أيضا أن

أعرب عن تقديري للسيد أوسكار فيرنانديث – تارانكو، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والشاملة التي قدمها هذا الصباح.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بنغلاديش للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز. وإلى جانب ذلك، أود أيضا أن أعرض بإيجاز بعض النقاط التي ترى بنغلاديش أنها هامة.

إن بنغلاديش ملتزمة دائما بقضية فلسطين. وتواصل التضامن الحازم مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل تحقيق تقرير المصير وإقامة الدولة. وتضامننا مع القضية الفلسطينية ودعمنا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تضامن متواصل ولا يتزعزع. وتؤكد بنغلاديش مجددا على موقفها الثابت أن استمرار احتلال فلسطين هو السبب الجذري للعنف، والاضطرابات وانعدام الاستقرار في المنطقة. إن الشعب الفلسطيني تنكر عليه حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش بحرية في وطنه. ونؤمن أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية هو الحل الوحيد المستدام لهذا الصراع الذي طال أمده.

وتدين بنغلاديش الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تقوض وحدة وتواصل الأراضي الفلسطينية. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تدعو إلى التجميد الفوري لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وكذلك تفكيك القائم منها في الأراضي المحتلة.

وهناك سبب رئيسي آخر للقلق هو الحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية . فهذه التدابير القمعية تؤثر في حياة وأرزاق الشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، شُل بناء مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولا يمكن السماح بمواصلة هذا الظلم ويجب كفه لصالح حرية حركة الشعب ووصول الوكالات الإنسانية. ومن الضروري تكريس جهودنا مجددا لقضية حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية، والعمل معا لتحقيق هذا الطموح.

وبينما ترحب بنغلاديش بالمبادرات المختلفة والجهود المبذولة بشأن فلسطين حتى الوقت الحالي، تشدد على أن انعدام إحراز تقدم في هذه المبادرات ينبغي ألاّ يثنينا عن تجديد التزامنا وتكثيف جهودنا من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة التي طال أمدها. وعلينا أن ننتهز كل فرصة ونتخذ التدابير اللازمة لضمان أن تمتثل إسرائيل ومن يرعاها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن فلسطين. ويتعين على جميع المعنيين أن يمتثلوا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما وفعالا.

وينبغي لجميع المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي، معالجة هذا التحدي المستمر والتجاهل السافر للقانون الدولي اللذين تبديهما القوة القائمة بالاحتلال. ويتعين اتخاذ التدابير الفعالة لإرغام المحتلين على الامتثال للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق. وينبغي أن نطالب بأن تضطلع المجموعة الرباعية بمسؤولية أكبر في توجيه عملية السلام وفي ضمان امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

وفيما نواصل تكرار تأكيد دعمنا للقضية الفلسطينية وتعزيزه. وللمأساة الإنسانية الطويلة الأمد المرتبطة بها، نؤمن أنه ينبغي الحفاظ بكل الوسائل على وحدة الفلسطينيين

وتضامنهم. وإلاّ فإنه سيتم إرجاء كل الجهود المبذولة لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا راسخا بأن التسوية الشاملة والعادلة هي مفتاح السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط مبادئ توجيهية. وتأمل بنغلاديش أن تتخذ جميع الأطراف المعنية نهجا عمليا بالنسبة لهذه المسألة من أجل تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): في البداية، أود أن أتوجه إليكم، ومن خلالكم إلى جمهورية أوغندا الشقيقة، بأخلص عبارات التهنئة لترؤسكم مجلس الأمن خلال الشهر الحالي، منوها بتميز إدارتكم لأعماله. وتوثق جهودكم إلى إنجاح مداولاته حول مختلف المواضيع التي ناقشها المجلس في ظل رئاستكم.

كما لا يفوتني أن أوجه التهاني كذلك إلى الوفد التركي الذي ترأس بكل اقتدار مجلس الأمن خلال الشهر المنقضي، مثنيا على جهوده الناجحة في حسن تسيير أعماله.

إن هذا النقاش المفتوح في مجلس الأمن يتيح المجال أمام الدول الأعضاء لتداول مسألة هامة ألا وهي "الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية". وهي مناسبة للتذكير بمسؤولية منظمة الأمم المتحدة التاريخية تجاه حل القضية الفلسطينية. كما يتيح هذا النقاش فرصة للدول الأعضاء لتجديد التأكيد على ضرورة تضافر الجهود من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتحريك مسار السلام وتفعيل الجهود المبذولة في الفترة الأخيرة من قبل الأطراف العديدة الفاعلة للتوصل الى تسوية الخلافات في المنطقة.

إن تونس، بقيادة رئيسها، تضع القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها. وما فتئ فخامة الرئيس يعرب، في شتى المناسبات، عن موقف تونس الثابت من القضية، مؤكدا على وقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

كما تؤكد بلادي تمسكها بالسلام خيارا استراتيجيا، ومساندتها لكل المساعي الهادفة إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي، طبقا لقرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية، بما فيها مبادرة السلام العربية.

وفي هذا السياق، تجدد بلادي ترحيبها بما صدر من مواقف إيجابية عن الإدارة الأمريكية الجديدة بخصوص رؤية السلام في منطقة الشرق الأوسط وحل الدولتين المتعايشتين جنبا إلى جنب في سلام. وتدعو تونس مجددا الأطراف الدولية والمجموعة الرباعية إلى تكثيف جهودها من أجل استئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، التي أضحت، بفضل الدعم الدولي الواسع، إحدى المرجعيات الأساسية للسلام.

إن للمجموعة الدولية توافقا في الآراء بأن إحلال السلام يتم حتما عبر دعم المسار التفاوضي ويتطلب تضافر جهود المجموعة الدولية بأسرها لتجاوز الصعوبات التي تعوق التقدم على طريق بناء سلام دائم وعادل وشامل. وفي الوقت الذي نستبشر فيه ببعض المؤشرات التي تبعث على الأمل بإمكانية إخراج الوضع في الشرق الأوسط من حالة الجمود التي آل إليها، فإن من واجبنا أن ننبه إلى الخطورة البالغة لاستمرار الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني

الشقيق، التي تحرمه من ممارسة حقوقه المشروعة التي تضمنها جميع المواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية.

كما أن تواصل سياسة الاستيطان واستمرار الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني يعرقل حتما مسار التسوية وأي مساع لإحلال السلام. بل إنه يقوض الجهود المبذولة لبلوغه ويسبب تفاقم حدة العراقيل التي تعيق استئناف المفاوضات التي يجب أن تُبنى على الثقة وعلى أساس التزام الأطراف بتعهداتها بموجب الاتفاقيات القائمة والمرجعيات الأساسية.

لا يمكن ونحن نناقش الحالة في الشرق الأوسط أن نغفل عن التأكيد مجددا على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، طبقا لخيار التسوية الشاملة لكل جوانب الأزمة في الشرق الأوسط، وبما يمكّن من توطيد مقومات الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة كافة.

إن نقاشنا هذا اليوم، بقدر ما يدفعنا إلى أن نكون أكثر نجاعة في التعامل مع كل ما من شأنه أن يهدد الوضع في الشرق الأوسط، لا سيما بعض التطورات الأخيرة التي عاشتها منطقتنا إبان العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، وما خلفه من خسائر فادحة بالأرواح والمرافق الأساسية والمؤسسات الحيوية للشعب الفلسطيني الشقيق، فإنه يشكل فرصة للدول الأعضاء لتجدد التزامها كأطراف محبة للسلام بمواصلة مساعيها للمساعدة على إنهاء صراع طال أمده ووضع حد لمعاناة شعب حرم مدة عقود من ممارسة أبسط حقوقه. هذا وتتطلع بلادي إلى أن تتجسد آمال المجموعة الدولية في خطوات ملموسة من شأنها تحقيق المطامح المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية والسيادة على أرضه الوطنية واسترجاع الأراضي المحتلة كافة، وإرساء أسس سلام تصبو إليه جميع شعوب المنطقة، سلام يبقى وحده الكفيل بإزالة التوتر والاحتقان فيها والتأسيس لمرحلة جديدة من الأمن والاستقرار والرقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد هرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدي، وبلدكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونشكر السيد أوسكار فرنانديز - ترانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

الحق في الغزو يعتبر إهانة لحقوق الإنسان ولسيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير وللأعراف التي تحكم العلاقات بين الأمم، بما في ذلك عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وكنا نعتقد أن الغزو قد انتهى مع نهاية عصر الاستعمار على يد الدول الغربية ومع صياغة ميثاق الأمم المتحدة، ولكن إسرائيل، في القرن الحادي والعشرين، ما زالت على ما يبدو تتمتع به في الشرق الأوسط. وأثناء العصر الاستعماري ما كان مطلوبا من الدولة المستعمِرة سوى أن تبعث بحفنة من الرجال إلى الأراضي التي تريد استعمارها حتى ترى نفسها منعمة بالحق في الغزو والاستيلاء - وهو حق كان قد جعل من تلك الدولة، حتى قبل ممارسته الفعلية، سيدة الأراضي المقصود غزوها والاستيلاء عليها. وقد تعين على السكان الأصليين للأراضي، الذين كانوا ذات يوم مالكين لأراضي أسلافهم، أن يعيشوا في ظروف كئيبة تعسة محفوفة بالمخاطر، هذا إذا حالفهم الحظ وبقوا على قيد الحياة بعد الإبادة الجماعية على يد الدولة الغازية.

تلك هي الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن الانتهاكات الإسرائيلية التي تنم عن الاستهتار بأسس النظام القانوني الدولي الساري في هذا العصر تشكل إهانة فجة

لأعراف القانون الدولي الأساسية التي تتسم بطابع القواعد الآمرة. وهذه الأعراف الأساسية أصبحت تستأثر بالقلق المشروع لأسرة الأمم قاطبة؛ فكل الشعوب يمكن أن تلجأ إليها وأن تجد مصلحتها في حمايتها وكفالة تطبيقها.

في وقت سابق من الأسبوع الماضي أعلنت حكومة إسرائيل، متحدية المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن، تمسكها بالقدس الموحدة عاصمة للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل، وأكدت أن سيادتها على القدس ليست محل نقاش.

وأثناء حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، استولت إسرائيل على القدس الشرقية كغنيمة حرب. بعد ذلك، في عام ١٩٨٠، اعتمدت تشريعا وطنيا يقضي بضم جزأي المدينة الشرقي والغربي، وبإعلان المدينة عاصمة أبدية لا تتجزأ. ذلك التدبير غير قانوني بموجب القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) وغير قانوني في أعين الجمعية العامة، التي أعادت التأكيد على أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والتي تغير أو تعمل على تغيير طابع القدس أو وضعها القانوني أو تكوينها الديموغرافي، تعتبر لاغية وباطلة ولا تتمتع بأي شرعية على الإطلاق، وخاصة ما يسمى "بالقانون الأساسي" المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وأن تلك التدابير لا بد من الرجوع عنها.

مع ذلك، ورغم قرارات الأمم المتحدة التي تعلن لا شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية، استمرت التوترات في التصاعد بعد مضي أكثر من ٤٠ سنة على الاحتلال. وهذا ناجم عن سياسات وإجراءات إسرائيل التدميرية الاستفزازية، من خلال حملاتها الاستيطانية في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يتم على قدم وساق في القدس، حيث تواصل إسرائيل بشراسة غزوها واستيلاءها واستعمارها النهائي للمدينة وللمناطق المجاورة. وإن عزل القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهويد المدينة وتدمير تكوينها الديموغرافي الأصلي وتراثها التاريخي والثقافي، إلى جانب توسيع المستوطنات غير القانونية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، تمثل خرقا متواصلا للمادتين ٤٩ و٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد أدى الاحتلال المستمر إلى زيادة تفاقم أوضاع الشعب الفلسطيني، التي أصبحت مزرية بالفعل منذ بناء الجدار الذي قطّع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة وعزل مختلف مناطقها وفصل القدس الشرقية عن سائر الأراضي الفلسطينية الأخرى. لقد أدى هذا إلى كارثة مادية واقتصادية وثقافية واجتماعية خطيرة.

كان بناء الجدار موضوع فتوى لمحكمة العدل الدولية صدرت في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقررت أن الجدار الذي تشيده إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، يخالف القانون الدولي وأن إسرائيل ملزمة بالكف عن عدم امتثالها للقانون الدولي وبأن توقف فورا أعمال بناء الجدار وتفكك الهياكل القائمة.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، لم يحدث أي تقدم منذ انتهاء احتلال إسرائيل العسكري قبل سبعة أشهر. لا يستطيع سكان غزة إعادة بناء حياتهم. ويعاني معظم السكان البالغ تعدادهم ١,٥ مليون نسمة صعوبة بالغة في تغطية المصروفات حتى نهاية الشهر. ويعاني المصابون بأمراض خطيرة من عدم استطاعتهم الحصول على العلاج. ويعاني أطفال كثيرون من مشاكل نفسية خطيرة. ولا يستطيع المدنيون الذين دمرت منازلهم وممتلكاتهم أثناء الصراع التعافي. باختصار، لا يزال الحصار الذي فرضته إسرائيل قبل ثلاث سنوات باقيا، والأمم المتحدة لا تفعل شيئا. الفقر في غزة مرتبط بشكل مباشر بالحصار.

ولكي نحول دون زيادة البؤس مع كل يوم يمر ولكي نمكن الناس من إعادة بناء حياتهم، يجب رفع القيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع. إن احتلال إسرائيل المتواصل للأراضي العربية تنفيذا لسياسة الغزو والتوسع انتهاك مستمر لميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراءات فعالة لوضع نهاية لإجراءات إسرائيل غير القانونية. لقد سمح باستمرار الانتهاك للمدينة وسكانها وساعد في تقليص آفاق السلام، الضروري لمستقبل القدس. إن التوصل إلى اتفاق بين الطرفين المعنيين يعترف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية جديدة ضروري لتحقيق السلام الدائم.

يجب أن نشدد على الطابع العاجل لهذه المسائل وأن نؤكد من جديد مرة أخرى أن المجلس، على أساس قراراته التي لم تنفذ بعد، يجب أن يمتثل لالتزاماته بموجب الميثاق ويتخذ إجراءات ضد الأعمال غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونأمل أن يأتي اليوم الذي تُراعي فيه الأعمال الإسرائيلية المتعلقة بالقدس وتُدرك تاريخ اسم المدينة، المشتق من العبرية "بيت السلام" أو من العربية القدس، التي تعني "المكان المقدس". وتدعو نيكاراغوا إلى حل سياسي عادل للمسألة الفلسطينية على أساس العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار المنشئ لحق العودة للاجئين الفلسطينيين والقرارات التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، الذي أقره مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية، بما يسمح بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

هناك توافق آراء عالمي على أن الشعب الفلسطيني يجب ألا يبقى تحت الاحتلال. يجب أن ينتهي الاستعمار الإسرائيلي. يجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير المنقوص ويجب تأسيس دولة فلسطين فورا. ونحن نؤكد من جديد أنه لن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا بقيام دولتين، فلسطين وإسرائيل، وبإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

مرة أخرى، ترغب نيكاراغوا في الإعراب عن دعمها وتضامنها مع حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة لبنان فيما تسعيان إلى وحدة أراضي دولتيهما وبالتالي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة انجي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تدعم النرويج تماما الجهود التي تبذل حاليا لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي. إن وجود إطار سياسي لحل الدولتين يرتكز على خريطة الطريق ضروري لحشد الدعم الدولي الواسع النطاق لبناء الدولة الفلسطينية. ونخشى احتمال تلاشي الدعم الدولي بدون هذا الإطار السياسي. لقد حان الوقت لمساءلة الأطراف ومطالبتها بالوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق وبالالتزامات الأخرى. وبدون حدوث تحسن ملموس على الأرض، سيقوض عمل المفاوضين ويتبخر الدعم الشعبي لحل الدولتين.

وتدعم النرويج بقوة الجهود المصرية لرأب صدع الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين. ونشيد بمصر لصبرها وعملها الشاق الرامي إلى محاولة التوصل لحل سياسي يجعل من الممكن أن تسيطر حكومة فلسطينية شرعية سيطرة كاملة على كل من غزة والضفة الغربية.

إن حالة السكان المدنيين في قطاع غزة غير مقبولة. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أهاب مجلس الأمن بالدول الأعضاء دعم الجهود الدولية للتخفيف من حدة

الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة، بما في ذلك من خلال لجنة الاتصال المخصصة. ولكي تتحسن الحياة في غزة، يجب السماح بحرية التنقل. ولكي ينتعش الاقتصاد في غزة، يجب استئناف استيراد السلع وتصديرها. وتحث النرويج حكومة إسرائيل على إعادة النظر في سياستها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة. وفي نفس الوقت، تطالب النرويج بإنهاء الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين الإسرائيليين وبأن يتم على الفور إطلاق سراح العريف جلعاد شليط، الذي يقضي الآن ثالث عام له في الأسر.

ونظرا لدور النرويج كرئيس للجنة الاتصال المخصصة – مجموعة الجهات المانحة الدولية التي تدعم السلطة الفلسطينية – اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات التي تركز على الصلة بين الجانبين السياسي والاقتصادي لعملية السلام.

أولا، يجب أن نعمل جميعا وفقا لفهمنا السائد منذ فترة طويلة بأن التقدم الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ضروري لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. إن مؤسسات السلطة الفلسطينية هي أساس الدولة الفلسطينية في المستقبل. لقد استطاع رئيس الوزراء سلام فياض في الوقت الحالي، من خلال دعم للميزانية قدمه في وقته المانحون الرئيسيون، أن يحول دون حدوث أزمة وشيكة. لكن يجب ملء الفجوة الكبيرة المتبقية لتمكين السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب وفواتير المرافق على مدار العام. ولذلك يجب أن يفي المانحون الغربيون والعرب على حد سواء بتعهداتهم التي قطعوها في مؤتمري المانحين في باريس وشرم الشيخ.

ومن ناحية أخرى – وهذه هي نقطتي الثانية – ليس من الحكمة اعتبار أن وجود المانحين أمر مفروغ منه. إن دعم مجتمع المانحين الدولي للأراضي الفلسطينية في جوهره سياسي وليس إنسانيا. وهدفنا هو تيسير إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ولا يمكن استمرار التزام المانحين عند المستويات الحالية بدون وضع الغاية السياسية الأخيرة في مرمى البصر.

ثالثا، في حين أن توليد القيمة الخاصة حل، فإن الاعتماد على المانحين ليس حلا. دعونا لا ننسى أن السلطة الفلسطينية، قبل ١٠ سنوات، سجلت فائضا في الميزانية. ويجب أن ترفع إسرائيل القيود المفروضة على التدفقات التجارية من وإلى وداخل كل مناطق الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة. يجب إزالة حواجز الطرق الكثيرة التي تشكل فعلا عقبة في طريق التنمية الاقتصادية، بما يتماشى مع التزامات إسرائيل الدولية.

وأخيرا، دعوني أختتم بالانتقال إلى عمل لجنة الاتصال المخصصة. لقد قيّم اجتماع حزيران/يونيه المعقود في أوسلو الوضع الاقتصادي الخطير للسلطة الفلسطينية. وسعى الاجتماع إلى تحديد الإجراءات التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة، وإلى تعبئة الدعم المطلوب بشدة لميزانية السلطة الفلسطينية. وسيعقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة القادم في نيويورك على هامش افتتاح أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وأحد أهداف الاجتماع القادم للجنة الاتصال المخصصة في نيويورك هو إتاحة فرصة أمام رئيس الوزراء فياض لطرح رؤيته التي أعلنها مؤخرا لإقامة الدولة الفلسطينية في غضون عامين.

وتتعهد النرويج بالدعم الكامل لرؤيا رئيس الوزراء فياض. ونتوقع أن يغتنم رئيس الوزراء فياض المناسبة في نيويورك كي يشرح للمانحين بشيء من التفصيل كيف بإمكانهم ترجمة رؤياه إلى واقع.

ونحن المانحون ينبغي لنا، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أن نكون

على استعداد للتصرف حيال هذه المقترحات، مع التنبه لأنه قد تكون السنتان المقبلتان آخر فرصة لنا في المستقبل المنظور لإنقاذ الحل القائم على دولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ كلامي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم على المهارة التي تترأسون بها مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أتقدم بشكرنا إلى السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية إلى المجلس هذا الصباح.

كما في كل يوم من أيام العقود الستة الماضية، تشهد الفترة قيد الاستعراض على حملة دموية بلا هوادة وسياسات وممارسات عنصرية وعدوانية للنظام الإسرائيلي. ويستمر الفلسطينيون العزل أن يكونوا عرضة لبعض أشد التدابير شراسة المتخذة على الإطلاق ولجرائم الحرب البغيضة التي يرتكبها الإسرائيليون حيث تسفر عن عشرات المدنيين الفلسطينيين القتلى أو الجرحى والمزيد من المشردين.

وانتهاكا لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفي ازدراء واضح للدعوات الجلية من المجتمع الدولي وفي تحدٍ لها، فإن الاستعمار غير القانوني من النظام الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة يتواصل، وهدم البيوت والممتلكات الفلسطينية فضلا عن مصادرة أراض فلسطينية يتكثف، وبناء المستوطنات والبنى التحتية الاستيطانية إضافة إلى نقل المستوطنين الإسرائيليين يتزايد.

في الوقت ذاته، ورغم قرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، فإن بناء جدار الفصل العنصري غير القانوني يتواصل دون هوادة، ويلحق المزيد والمزيد من الضرر الفادح بحياة الفلسطينيين وأسباب رزقهم وأراضيهم وحرياتهم وممتلكاتهم. إن الشعب الفلسطيني يعاني يوميا من الإذلال والمصاعب والحرمان بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية الإجرامية والعنصرية بما فيها استمرار وجود ما لا يقل عن ٦١٣ حاجزا للتفتيش وعوائق أخرى أمام حركة الناس والسلع في جميع إنحاء الضفة الغربية.

ويوجد مليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة يتعرضون للعقاب الجماعي ويواجهون أزمة إنسانية غير مسبوقة حيث يحرمون من السلع الأساسية جدا ومن خدمات الرعاية الصحية نتيجة الحصار الإسرائيلي اللاإنساني المفروض على قطاع غزة.

واستمرار هذا الحصار الوحشي لم يعمل فحسب على زيادة سوء الأزمة الإنسانية الأليمة أصلا في قطاع غزة، وإنما جعل أيضا من المتعذر إعادة الإعمار عقب الدمار الذي سببه العدوان الإسرائيلي على غزة قبل بضعة أشهر - إعادة بناء حتى البنى التحتية التي تمس الحاجة إليها.

ويتواصل أيضا العدوان والسياسات والممارسات الإسرائيلية التوسعية ضد لبنان والجولان السوري المحتل. وفي انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن، يصر النظام الإسرائيلي على احتلاله غير القانوني للجولان السوري المحتل وعلى أنشطته الاستيطانية الإجرامية وعلى تغيير الطابع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل.

وهو يواصل أيضا المضي في عدوانه على لبنان عن طريق استمرار احتلاله للأراضي اللبنانية وانتهاك المجال الجوي اللبناني يوميا ونشر شبكات تجسس في البلد.

إن تقارير الأمين العام عن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) تذكران الانتهاكات للمجال الجوي اللبناني وتحدي النظام الإسرائيلي لأحكام قرارات المجلس بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أصبحت سياسة روتينية يعتمدها النظام الإسرائيلي. وبيانات مسؤولي النظام الإسرائيلي إلى جانب سياسات وممارسات ذلك النظام في الأشهر العديدة الماضية تدل مرة أخرى على انه لا يؤمن بالسلام ولا يحترمه. وتحت شعار السلام، فهو لا يعمل سوى على تضليل الآخرين بغية كسب الوقت وتمهيد السبيل أمام الاستمرار في ممارسة سياساته العدوانية.

وتعنت إسرائيل في مواصلة حملتها الاستعمارية غير القانونية وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الذريعة السخيفة والمغلوطة لما يسمى بالنمو الطبيعي يدلل على نيتها الشريرة في مواصلة وتوسيع احتلالها للأراضي الفلسطينية بدلا من احترام مناشدات المجتمع الدولي بوقفها.

والملاحظات التي أدلى بها رئيس الكنيست الإسرائيلي قبل مجرد بضعة أيام ودعا فيها إلى توسيع الأراضي التي يحتلها النظام الإسرائيلي لتشمل أراضي في الضفة الشرقية لنهر الأردن تبين مرة أخرى السياسات العدوانية والتوسعية الخطيرة التي يضمرها هذا النظام للمنطقة بأسرها.

إن فشل المجتمع الدولي في وقف الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وغيرهم في المنطقة لم يعمل سوى على تقوية هذا النظام لمواصلة تصرفه اللاإنساني والإجرامي. ويتحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن اتخاذ تدابير ملموسة وشديدة بغية وقف هذه الحلقة المفرغة من العدوان والعنف الإسرائيليين.

لقد حان وقت العمل الآن. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يواصل غض الطرف عن هذه الجرائم الشنيعة. وينبغي عدم وجود شك في أن الاحتلال يكمن في جوهر الصراع الفلسطيني والتوتر وعدم الاستقرار عموما في الشرق الأوسط. وما لم يجرِ التصدي بفعالية لهذا السبب الرئيسي للصراع، فإن الأزمة لن تتراجع أبداً.

ونتوقع من مجلس الأمن خصوصا أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ووضع حد للأعمال اللاإنسانية والعدوانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي. وينبغي له أن يجبر النظام الإسرائيلي على الوقف الكامل والدائم للأنشطة الاستيطانية، ورفع الحصار المفروض على غزة، والتوقف والامتناع عن انتهاكه اللاإنساني لحقوق الفلسطينيين، وإنهاء احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية.

وأود أن أختتم بالطلب أن يُسجل في المحضر رفض وفدي للادعاءات التي لا أساس لها والسخيفة ضد بلدي والتي جاءت على لسان ممثل النظام الإسرائيلي في المجلس اليوم. فهذه محاولة يائسة أخرى يقوم بها النظام الصهيوني لصرف الأنظار عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها ذلك النظام. فهذه المناورة الشريرة لم تنجح في الماضي ولن تنجح في المستقبل. ومن الوقاحة بمكان إن نظاما إجراميا يمتلك أسلحة نووية وليس طرفا في المعاهدات الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل، ويغذي الإرهاب وسفك الدماء يوجه الاتهام بدون أساس إلى الآخرين. وما من شيء أشد خطورة على العالم والمنطقة أكثر من الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي الإرهابي الذي أثبت أنه لا يحترم أي حق من حقوق الإنسان أو أي قانون دولي. وينبغي مواجهة هذا الخطر بحزم وبسرعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أهنئكم على توجيهكم أعمال المجلس بمهارة خلال هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية المستوفية لآخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وهي من أكثر المسائل إلحاحية ولا تزال معلقة في جدول أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة منذ عهد بعيد.

إن البيانات التي استمعنا إليها في هذه المناقشة تؤكد مجدداً الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي في التوصل إلى حلٍ شاملٍ للنزاع العربي – الإسرائيلي يفضي إلى تسوية عادلة ودائمة للمسألة الجوهرية المتمثلة في فلسطين. وفيما يتعلق بالأخيرة، هناك شعور واضح مفاده أن الحالة الراهنة لا يمكن تبريرها. ولا تزال حالة الشعب الفلسطيني لا تحتمل. والتطلعات المشروعة لهذا الشعب في الحرية والكرامة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة لا يمكن وقفها بعد الآن. وبينما يتعين علينا أن نتطرق إلى حقوق الإنسان الآنية، والشواغل والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني المقهور والمحاصر في الأراضي المحتلة، علينا أيضاً أن نهيئ الظروف لاستئناف المفاوضات في وقت مبكر ونتحاشى أيضاً المجازفة بتجدد الصراع وإراقة الدماء، الأمر الذي ما برح حتى الآن يمس أرواح أجيال كثيرة.

وبينما لم توفر التطورات السياسية في المنطقة والحالة الخطيرة على الأرض أي مجال للتفاؤل، نجد أن توافق الآراء الدولي والدعوة إلى السلام يزدادان قوة في السيناريو السياسي العالمي الجديد. والأولوية التي أضفتها حكومة الولايات المتحدة على هذه المسألة – وبخاصة التزام الرئيس أوباما بمواصلة السعي شخصياً إلى حل سلمي للنزاع، وحثه جميع الأطراف على أن ترقى إلى مستوى التزاماتها – كلها كانت موضع ترحيب لدى الجميع.

أعتقد أن هناك اعترافاً كاملاً بأن التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية جوهري لإنهاء دورة الارتياب والخلاف التي قوضت السلم والأمن في الشرق الأوسط ووترت العلاقات أيضا بين الجيران في هذه الأرض. والآن، فإن بيت القصيد هو كيف نحول هذا التوافق الدولي إلى عمل موثوق يكفل للسعي الشاق من أجل السلام أن يؤتي ثماره. ونحتاج إلى إحداث تغيير نوعي – ليس في العملية السياسية فحسب، بل في الحالة على أرض الواقع أيضاً لأن الاثنتين ما برحتا مترابطتين.

وما من خيار سوى العودة إلى طاولة المفاوضات. إن عقم استخدام القوة غير المتناسبة والأعمال الانفرادية مسألة لا يرقى إليها الشك. والجهود الرامية إلى خلق حقائق على الأرض تضر بنتيجة المفاوضات ينبغي عدم الاعتراف بها، ولا ينبغي للمجتمع الدولي قبولها. وعلينا أيضاً أن نتعلم من المساعي غير الجادة والوعود المنكوثة وعمليات السلام المجهضة التي كثيراً ما شهدناها في الماضي. ويقتضي الأمر إرادة سياسية أكبر لجمع الأطراف معاً ومساعدتها في الدخول في عملية تفاوض مستدامة – بنية حسنة ومن دون شروط مسبقة – تهدف إلى تحقيق اتفاق شامل بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم في إطار زمني معقول.

ولكن إحراز أي تقدم سيكون صعباً من دون قيام الأطراف بتنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا لدعم العملية السلمية. ونعتقد أن وفاء الأطراف بالتزاماتها يصب في مصلحتها ولا ينبغي النظر إلى ذلك بوصفه دلالة على الضعف، بل بوصفه تدبيراً ينم عن القوة والثقة في جهود السلام.

إن مجلس الأمن وفقاً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين له دور حيوي في دعم الجهود الرامية إلى تجديد المفاوضات وإبرامها بنجاح في وقت مبكر. أعتقد أن هذه فرصة مثالية لمجلس الأمن لإعطاء دفعة جادة لحل هذه المسألة ليكفل احترام تنفيذ قراراته واستعادة أهميته ومصداقيته وشرعيته. وإذا ما أريد إحلال السلام الشامل في المنطقة، من الجوهري أيضاً إحراز تقدم مواز على الجبهة الإسرائيلية – السورية والجبهة الإسرائيلية – اللبنانية من خلال إبرام اتفاقات سلام، ولا سيما تلك التي تشملها خارطة الطريق.

وللأسف، نشهد الآن عكس ذلك. وبعض تدابير بناء الثقة الجوهرية بعيدة المنال، فتشييد جدار الفصل غير القانوني مستمر دون هوادة. وحواجز الطريق المعقدة الخانقة وتصاريح المرور لا تزال قائمة، مما يضيف بؤساً جديداً للحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وهناك الآلاف من الفلسطينيين، بما في ذلك نساء وأطفال، لا يزالون قابعين في السجون الإسرائيلية. والحصار اللاإنساني مستمر في قطاع غزة، حيث لا يزال السكان يكابدون لتجاوز ما لحق بهم من تدمير ومعاناة إنسانية هائلة جراء العدوان. وللأسف، لا توجد مساءلة. ولا تزال إسرائيل ماضية من دون عقاب في أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. وهذا غير مقبول.

وبالنظر إلى الآثار الخطيرة التي يرتبها كل هذا على العملية السلمية، فإن المجتمع الدولي محق في دعوة إسرائيل إلى تجميد جميع النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي؛ وتفكيك المراكز المتقدمة التي شيدت منذ آذار/مارس ٢٠٠١؛ والامتناع عن الأعمال الاستفزازية في القدس الشرقية وحولها، بما في ذلك تدمير المنازل والإخلاءات. وإرغام إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها لا يزال يمثل اختباراً حقيقياً لمدى جدية المجتمع الدولي والتزامه بحل منصف.

إن السبب الرئيسي للتراع العربي الإسرائيلي هو احتلال الأراضي العربية. وذكرت المجموعة الرباعية عن حق في بيانها الأخير أن الحل الوحيد لهذا التراع هو ذلك الحل الذي ينهي الاحتلال. وهذا هو الهدف النهائي الذي ما انفك يراودنا هنا في مجلس الأمن، ولكن لا ينبغي أن نجعله يفلت من أيدينا بعد الآن. فإطار عمل السلام موجود في جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق؛ ومبادرة السلام العربية. وكلها متاحة لنا. وتوافق الآراء الدولي ومتطلب السلام أيضا متجسد بوضوح أمامنا. فيجب علينا جميعاً أن نعمل الآن لننجز العمل الذي ما فتئ ينتظرنا، وبلا جدال، فإن ذلك يصب في صالح عالمنا، وفوق ذلك كله في صالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على تأييد باكستان الكامل لذلك الهدف، والتزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها أسباب البقاء على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالفرصة للمشاركة في هذه المناقشة وتشاطر آرائنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

في الأسابيع والأشهر الأخيرة، شهدنا تحركا مشجعا نحو استئناف البحث عن السلام في الشرق الأوسط. فالانتخابات الناجحة التي جرت في لبنان، والمبادرات

الإقليمية الجارية التي اتخذها جامعة الدول العربية لتعزيز تحقيق المصالحة والوحدة بين الفلسطينيين، كلها تطورات إيجابية؛ كذلك الخطاب الذي وجهه رئيس الولايات المتحدة، السيد بارك أوباما، بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما أن الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة وزعماء في الشرق الأوسط تهدف إلى تعزيز السلام وبعث الأمل في الشرق الأوسط، بل وأبعد من ذلك.

مع ذلك، ما زال يتعين ترجمة تلك التطورات المشجعة إلى تقدم على أرض الواقع، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والواقع أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال الذي يعانون منه منذ عقود. وهم يواجهون مصاعب يومية، يفاقمها تواجد العديد من نقاط التفتيش التي تحدُّ من حرية الحركة والوصول لديهم. والتوغلات العنيفة للجيش الإسرائيلي داخل المناطق الفلسطينية مستمرة بدون هوادة، بينما يجري توسيع المستوطنات الإسرائيلية ويستمر تشييد جدار الفصل على الرغم من التنديد الدولي.

وجنوب أفريقيا تدين استمرار الحصار الإسرائيلي ومواصلة بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيع نطاقها. ونجدد دعوتنا لإسرائيل أن تتوقف فورا عن بناء المستوطنات وتوسيع نطاقها في الضفة الغربية. والبرنامج المكثف لهدم المنازل من جانب إسرائيل، الذي نشهده حاليا في القدس الشرقية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، مثلما أَوضَحَت ذلك بشكل قاطع محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء بناء إسرائيل لجدار الفصل في الضفة الغربية. فالحكومة الإسرائيلية مستمرة في بناء جدار الفصل، الذي يعبر الضفة الغربية، ومصادرة مساحات كبيرة من أراضي المزارع والمساكن والممتلكات التجارية الفلسطينية لهذا الغرض. ويتنافى بناء إسرائيل لجدار الفصل مع إرادة المجتمع الدولي.

وما انفكت جنوب أفريقيا تبدي دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته. ويستند دعم جنوب أفريقيا الواضح والثابت لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء إلى إيمانها الراسخ بأن إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يتم إلا عن طريق حل الدولتين.

ونعتقد أن الرؤية المتمثلة في التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، استنادا إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، هو الحل المستدام الوحيد لهذا الصراع. ولا نزال على اقتناع بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإنهاء الصراع وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى.

وينبغي ألا يتنصل مجلس الأمن من المسؤولية المسندة إليه بموجب الميثاق للمساعدة على تحقيق السلام في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفشله في إيجاد حل دائم لهذه الأزمة فشل في إذكاء الأمل في نفوس شعب فلسطين. وعليه، فإننا نحث المجلس، وفقا للالتزاماته بموجب الميثاق، على اتخاذ إجراء حاسم لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولا تزال جنوب أفريقيا، من جانبها، تدعم التوصل إلى حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقا للقرارات والمبادرات الدولية، مثل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وترحب جنوب أفريقيا بإجراء انتخابات برلمانية ناجحة في لبنان في أوائل الشهر الماضي. ونشيد بحكومة لبنان على جهودها المتواصلة لتحقيق استقرار البلد في أعقاب اعتداء إسرائيل على سيادته وسلامة أراضيه. كما يساورنا القلق إزاء الانفجارات التي وقعت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل.

وفي الختام، ستواصل جنوب أفريقيا دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط والإسهام فيها، استنادا إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد آل شافي (قطر): أود بداية أن أحييكم وأهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر لكم عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، على شكل مناقشة مفتوحة مما يتيح لنا المشاركة في مناقشة هذه المسألة التي تتسم بأهمية بالغة للأمن وللتنمية ليس في منطقتنا فحسب، بل في العالم بوجه عام. كما أتوجه بالشكر للسيد أوسكار فيرناندين – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها باسم الأمين العام.

ما زلنا نشهد آثار الاعتداء العسكري الإسرائيلي الأخير على غزة، وما خلفه من دمار وتفاقم في الأوضاع الإنسانية المتردية أصلا، نتيجة لما قام به الجيش الإسرائيلي من استخدام القوة بصورة غير متناسبة واستخدام أسلحة محرمة، كالفوسفور الأبيض، فوق المناطق السكنية المكتظة، واستهداف دور العبادة والمدارس والمستشفيات ومباني الأمم المتحدة، وهو ما يعتبر جرائم حرب يجب محاسبة المسؤولين عنها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تواصل ما بدأته سابقتها من عرقلة وصول المساعدات الإنسانية ومستلزمات إعادة البناء.

وتأتي هذه الممارسات ذات الخطورة البالغة على السكان في وقت يتزايد اهتمام المجتمع الدولي بأمن السكان المدنيين، حيث يواصل مجلس الأمن بصورة دورية النظر في مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وبدأت الجمعية العامة منذ أيام النظر في موضوع المسؤولية عن الحماية. ويتواصل اهتمام المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بضمان حماية حقوق الإنسان والأمن البشري للسكان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين جراء الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير القانونية الإسرائيلية تتواصل، بل وتتفاقم. إن الضمير الإنساني يحتم علينا كشف الحقائق المتعلقة بجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء ذلك الصراع المسلح، وضمان ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب. ونحن بانتظار تقرير لجنة تقصي الحقائق التي فوضها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في غزة ويجب على الحكومة الإسرائيلية التعاون مع تلك اللجنة الدولية المستقلة ومع رئيسها المشهود له بالنزاهة. ومن ناحية أخرى قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن خلاصة تقرير مجلس التحقيق الذي أنشأه منذ أكثر من شهرين، ولا نزال بانتظار اتخاذ إجراءات ملموسة بناء على توصيات المجلس.

والسلطات الإسرائيلية مستمرة في بناء جدار الفصل وتوسيع المستوطنات سعيا منها إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع، وهو ما يهدد تواصل الأرض الفلسطينية الذي يعد من المقومات الأساسية للدولة الفلسطينية. وبالتالي، فإنه فعل متعمد يهدف إلى القضاء على

فرص الحل الدائم للقضية الفلسطينية، ويشكل صفعة لجهود الوساطة الدولية، لا سيما جهود المجموعة الرباعية. وإن دولة قطر – التي تؤمن بأن حل القضية الفلسطينية يكمن في وجود الدولتين تعيشان في سلام جنبا إلى جنب – ترى أن محاولات الحكومة الإسرائيلية توسيع المستوطنات، لا سيما حول القدس الشرقية تقوض فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى لتبرير توسيع الاستيطان بما تسميه بالنمو الطبيعي، فإننا نشدد على رفض ذلك المفهوم جملة وتفصيلا لأن النشاط الاستيطاني غير قانوني أصلا، ولأن ذلك النمو ليس نموا طبيعيا. فالسياسة العامة الإسرائيلية تشجع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز الحكومية لتشجيع نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية، بما يخالف القانون الدولي.

تستمر الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان، لا سيما الخروقات الجوية التي تجري بصورة شبه يومية، كما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وللجولان السوري. ونعيد هنا التأكيد على بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان وعلى ضرورة عودته إلى سوريا وعودة ما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان.

إن إحلال السلام الدائم والشامل والعادل في المنطقة لا يكون إلا مبنيا على مبدأ الأرض مقابل السلام والمرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مبادرة السلام العربية التي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر قمة الدوحة الذي عقد في آذار/مارس الماضي، مع تنويه المؤتمر إلى أن استمرار الجانب العربي في طرح هذه المبادرة مرتبط بقبول الجانب الإسرائيلي لها. ولذلك، فإن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة الامتناع عن اتخاذ مواقف متطرفة واغتنام توافر النية الصادقة لدى الجانب العربي من أجل إنهاء أزمة الشرق الأوسط.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي على ضرورة إشراك جميع فئات الشعب الفلسطيني لإنجاح جهود السلام، وعلى الإخوة الفلسطينيين السعي بجدية نحو كل ما من شأنه ترسيخ الوحدة الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.